





نسخه نسخ
ملا محمد علی



للهام فخرنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

[illegible][illegible]

لَحَامٍ

کرم النعمان
من لکته

وَمِنْ فَايَاصَاحُ مَا لَمْ يَكُنْ
لَهُمْ دَرَكٌ لَكَ نَبِيٍّ يَدْعُو
نَعَادَهَا مَا كَانَ الْخَيْرُ
الْحَشْرَةُ

[illegible]

وینا الی حبیب خیر صبح

[illegible]

قاسم محمد علی خان
قاسم محمد علی خان

[illegible]

[illegible][illegible]

الاول يكون كلامه كلام الله ذكره من اجل
الطهارة كل شئ فيستقيم ما ذكره
وما تقدم عن المنزلة والنهاية في علم الله
اعمال العبد والمحقق

بل هو كان الاولي في ذلك المطلب الحق على الوجه الذي ذكره في الكلام ان هذا الصواب المثل الذي يتم في جميع احواله لا يخلو عن الحق
 فتدبر الى ذلك مع حكم وكونه في جميع احواله ان كانت الفاعل من الامور والارضا والسموات والارض من اجزاءها والارضا من اجزائها
 والوجه من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها
 او من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها
 المتعلق لا يامر اعمادها من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها
 الوقت الذي انقضى من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها
 الحق من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها
 فتدبر الى ذلك مع حكم وكونه في جميع احواله ان كانت الفاعل من الامور والارضا والسموات والارض من اجزاءها
 او من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها
 المتعلق لا يامر اعمادها من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها
 الوقت الذي انقضى من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها
 الحق من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها والارض من اجزائها والسموات من اجزائها

[illegible]

[illegible][illegible]

24

[illegible][illegible]

والوجوه في بعض الروايات
ربع هذا الزل خمسة
وعشرون سلا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

السيد

[illegible]

بقابل في الحجة تصديقاً بما اعتداه في منزهة عينه من فعلها حكيم المصلح سداً لاقوال الكفار
 الصدوقين والسيد المرتضى الاعتدال على الوصال قال في حق الطائفة المنازحة أنهم يجب صدق
 مع الإمام الصادق عليه السلام ما يدعيه من ذلك أصح من ما يقتضيه ما يكون عليه ما لا ذكره
 وطرفاً من تلك الحجة لا يقع بين يدي من نقل الحديث على ما مضى وأما ما قيل من أن
 شخص الموضوع يتبين على الوضوء والي من اعتداه المذهب والوجه لا في الشيخ أبي حمزة
 لا على سبيل ما بعده من الحق ولا على سبيل ما لا خلاف عنه في حق الوضوء
 فالجواب بالصدق والصلوة تعقيباً له وإن كان ما قيل من أن الطائفة كان في حق ما يدعيه من
 الصدوقين التسليم ومنعاً من أنها خلو من نواقض في شأنه إلا أنه لا خلاف أن الطائفة منهم من يخرج
 وقد أمرت وجوب تغيير النطق من غير ما يجب ذكره في حق الطائفة من جهة في التخليد
 وذكرها في الكثرة لا في غاية ما لا خلاف في ذلك ولا في صحة ما قيل من أن الطائفة
 ثبتت الزمان ما لم يغير وجوب التعبد بالإمامة هناك لا بعد ذلك من جهة في رواية
 في الكوفه أما ما قيل من أن الكوفه وعليه الجري ما لا خلاف في الكوفه فلتعلم أن
 يقع كرسوا المرتضى على وصفه من أن الإمام جات عليه السلام وجوب التعبد من ذلك
 في القاطلة كما لا يخفى على الناس في معنى التمسك به في الروايات
 أحكام الخاصة الإلهية كما لا يخفى أن الإمام في كونه رواية ما لا خلاف في الصالح
 انما في الروايات وكشف التباس وجوب الإمامة في حاشية عليها ما لا خلاف في كونه القاطلة
 التمسك وإضافته في حق واستقله من رواية الخفاف في حاشية عليها ما لا خلاف في كونه القاطلة
 المذهب للإمام من قبل الكوفه فلتعلم أن ما لا خلاف في حق الإمام ما لا خلاف في كونه القاطلة
 الواردة في هذا الباب على طائفة لها عندنا وجوبها في وقت الصلاة الذي هو من طائفة
 تلك الطائفة لا طائفة أخرى كما لا يخفى من أن الإمام لا بد عليه من الصلاة ما لا خلاف في كونه القاطلة
 وليقصد في وقت الصلاة وإلا لما كان وجوب الصلاة عليه وجوب طائفة أخرى
 كما لا يخفى ويخرج عن هذا الضمان ما لا خلاف في كونه القاطلة من طائفة أخرى
 الطائفة المعتبرة بذلك كما لا خلاف في كونه القاطلة من طائفة أخرى
 عندنا الإمام المعتبر في حق الكوفه في صلاة الصلاة وإلا فماذا يفعل من كونه القاطلة

فصل

[illegible]

الخامس فإن الحكم فاسية للشرع هذا عقيدنا لا إلى التوفيق بل إلى الحكم انفسا لعادة
كون الوعد عادة لا يوافقها مع ما في الواقع والشرع والادان انفسا في مسألة الكتاب هو
اول ما في الوعد وتبين عاكون اوله انفسا خاصة يمكن الحكم بالحق في شأنه
عشر فساد ان استقامت منه غير اوله تربية العاشر وثاني ما بعد ان
ثلاثة في الحكم بل هو احصيا لان انتمى وهو من هذا علم غير انه من غير ان
بالشرع والادان من غير ثمانية فلو لم يرد الاول الى انفسا عشر فاسية فلا تسمى
مستفادة او كان في غير ايام عايد ان الحكم بل هو انفسا ليعلم وليا انفسا في ايام
عقيد الاولاد وتاريخها قاعة الامكان لان ذلك دليل الاستقامت في ايام
ايام العايد فكل من غير عايد اوله انفسا ويحكم اوله الحق في القضية في ايام عايد
وليس في جميع دليل انفسا هذا لا اجتماع شرائط الحق اياها اقل انفسا ثلاثة
فالمحقق كون انفسا لا يشرع وقت الحكمه بعد الصلح فلو كان كونها من ايام عايد
اذ لا يفرق المعروف من ايام عايد انفسا في الحقيقة بل العايد والاثاني في غير كون
في انفسا ايام كون في محال ان يكون ايضا لان بعد اياها بعد ظهر كل ايام يكون
انفسا ايام وقت الحكمه في اوله اوله اقل انفسا من ثلثها كساد في اوله لان
من هذا الحق بعد ظهر كل ايام كان في ايام الثاني يكون انفسا ايام الف ليعرض
في ذلك انتهى وغيره مواضع للفظ يعرف ما في ايامه سابقا واخره وصي انفسا ليعلم
والله سادة اوله وعنده الحكم على ايام في شهر

٢٢٢
 هــ و ب ن ف ي ع ا ح م ع
 ك س
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله المعصومين والذين هم على الهدى
 اجمعين الى يوم الدين
 وقيل في الاموات وهم من بني النضر
 من الذين كذبوا على الكفار باخلاصه بين اهل العلم كما في الحديث وكذا ما في احكامهم

والصلوة عليه والذين باجتماع العلماء كان كونه من جملة العلماء لعلمهم بالعقوب وبإخلاف
عن الضميمة وهي لغة بدعيه وحده من الأخبار الواردة في حمله من إجماع المبتدئين وفيه ما يوافق
مننا فاعلم أن مقصود الشارع وجود الصلوة الخارج لأمر بما شرع فإن ذلك لا يثبت
الاستقوط الواجب بفعلياً عبارة عن هذا الواجب الوجوب الكفاي في معنى عدمه من حيث
بأنه لا يثبت لأمر الواجب قلبه بغير الواجب ولذا سقط وجوب استقبال الملتب
بفعلياً بل بغيره أوجب عاصف بصره مما عجزوا عن استقباله من غير الاستحسان
أن يكون أمراً يثبت واجبه على بعض صفة لا غير ويقتضي الواجب بفعلياً مع أن
مصادره في مقابلتيه لا يوجد وجه على أن يثبتها أن صنعت غيره كما يثبتها أيضاً
في الجواب حيث قال أن الذي يثبت في من الأخبار وجه الخطأ لجميع هذه الأحكام
أنه حتى حكمه أن يضطر ويحرمه ما هو المأخوذ في كمال الفصل والصلوة والذين
والذين لا يتحقق عليها فلهذا انقضت المبتدئين في الضميمة وأنهم جميع جهات إلى أن
أن الخطأ فيها الأحكام ذلك وأن كافر المسلمين في حكمه لا يثبتها على ما هو عليه ذلك
لأخبار ولا يعرف ولا يثبتها مستنداً في أصا رواه الممنون الواجب الكفاي في الإجماع
من جملة الاعتدال ويجب أن يظهر خلاف ما يثبت فيها في أن قال في الجواب
قوله في ذلك ما يثبت هذا حكم شرع يخرج عن القيام بذلك أي يثبت أنه في النقل الحكم
في المسلمين بالإدانة العامة لا يثبت إليه إيجاب الصلوة الذين وجدوا صفة قدرته وهي يثبت
عليها كبقية صفة وأهم أصوله الصلوة عليه وما يثبت أن الواجب كفاي في شأنه الذي
فيه ضمان أن المأخوذ في الأمر إلى ذلك يكون هذه الأولية وأولوية استحقاقه
كأنهم جميعاً في كونه في سلة التفتيش الأولية أنه هو في حكمه الكفاي وأولى الناس بظام
بمثل ذلك من صرح في التفتيش قال فيجب أن يثبت تسليمه إلى الناس به انتهى ما قد
يقرر القول بالاحتساب بالنزح الذي يثبت الواجب الكفاي في الأمر وأنه ذكر في الحقيقة
والصلوة للزمام بعد أن أدان وألزمه في الزمات في الصلوة وعليها في الأمر
منه في الخبر الأخير في الواجب عليها التي في عدمه من حيث يجب أن يثبت ذلك عند
ما يربطها بما عارض في الفصل والصلوة من أن ينزل المبتدئين إلى الناس وانعزل على
الزيادة إلى الناس بها ولا يثبتها المتأمل في ذلك الأخبار أن المأخوذ في

والا يوجب ذلك انه من غير معنى ان يوفق له وجوبه لان ما يجب على الولي ان يفعل ذلك انما في
التياتح لذلك في مقام اثبات تخليف عليه وليس في الادة المعنى الاول فاختاره لظاهر المحل
الخبرية كما لا يخفى ويحتمل ما ذكرنا من عدم دليله ولو اريد الثانية فمقتضى ما ذكرنا من كونها
باسم من يجب فان الفرق بين التعبير عن الاول بلفظ الاسرع والماورى عن احد من
سلك الوقت والسلام على ان المقام اثبات حق فمقتضى الولي المقام ان لا يملكه
ولا كان المناسب ان يقول انه يملكه واعادوا بيده لانهم ما وروى في الوجوه انه
حق زوجه حينئذ لم اجدوا حجة وروى جافا ان التعبير بالحق ظاهر بل يصح في انطق
مقام اثبات الحق والظاهر من ذلك عدمه بل في رواية طبرسي انه زوجه او احد اولادها
فخصاصه للناس بالصلوة عليها في اخره خصوصاً ان فيه ما يوجب ولا يوجبها فاصب
بمعنى ان الولي اذا لم يقدم امام الاصل خصوصاً ما فيه من طحا صل ان المتماثل في هذه
الاجزاء فتصريح من سنها ما ذكرنا من انما في باب الثاني من القدر على فعل وجهه وانما في
كلام من يدل على ما ذكره فان الادلة بالتعبير بقوله والولي الناصر في فعله التعبير بقوله
صديقه وغيره من التفسير هنا في باب الثاني من القدر على فعل وجهه وانما في
تبعا للحق الادب على ان ما يشهد بانها الحكم بمسألة الصلوة بقوله تعالى فاعل على الناس
به الا ان جعل الامعة تحت باب المسألة تعريض لان المعيد لا يعمم به بفعل العاصم
نسبة الاختيار الى الشارع من جهة العبادة المذكورة نسبة باختلاف في المسألة
الى كلام الشهيد اوضح حيث قال في كونه النظر الاول في الفاسل والولي الثاني
بدا لا يوجب له ذلك بل في الاحكام لعدم ما يؤول الى الارغام من ذكرنا لا يوجب له ذلك بل في
عضو اوله قال في باب الثاني وما اشهر هذا الكلام بعدم الوجوب على كافة المسلمين كما هو
الحكم بل على كل واحد خاصة وبقرينة قوله في الكتاب المذكور في هذا الكلام لا يوجب
لوليكن عليا في الارغام بل يوجب حضوره وضع غيمته في كل مرة مع ما لمسلمين ولو اشتهر
باليضا جافا من غير من قال بذلك الاول نظر في ما يوجب له ذلك في حق من يوجب له ذلك في حق من
في تحقق الوجوب خاصة وفيه المسألة لعمري في قوله في كتابنا في حق من يوجب له ذلك في حق من
اي اشتراط في الاول بالاحكام الوجوب بالولي في جماع استدلاله بالولي في الاول
الخاصة بالفرعية فتدبر في مساق الاخبار مع كونها في مقام اثبات الحق لولي

المبادىء من وجوب العمالة معهم ما لم يسلطوا له او تصرفوا له من اموالهم على ما
ولما كان غير متماثل ما لهم ما ساعدتهم من جهة الفاء وما ساعدوا من جهة الفاء
الان خيرون الترتل استعملوا لعمارة الفناء ولفعل حومة صورة الاسلام لم يسلطوا
فانظر من الاثار عليه من الشهادة وسقوط الفصل بسبب ولعل في علمه ما لم يسلطوا
لما كان صك ولعل للبرية فكان كابدل الصاويين يتحقق بجهته او قل بالندبة
الغنية الخا لفة في كسبة الفل واما تفصيلهم فلو لم يسلطوا وكان يقع عليهم من
اسم يكونوا تفصيلهم كصولهم الوجهة لفرض المشرط في جهة الوقف فامل في ان
تفصيلهم مع وجوب استحقاق تلك التمسك له ولو لم يسلطوا في مخالفة ما لم يسلطوا
تفصيل المؤمنين الصالح العالم ولا كراهة مع الاقتصار بقية صفاتى وهو ان كان
الثاني كما مررت وهو اتفاق الاصحاب على ان لا يجوز ان يعمل احد الخلف مع ان الحكم من
ذلك ان خلافتهم في الموضع وعندها انما هو في تفصيل عمل احد الخلف مع ان الحكم من
القول بالاحتساب بالخير والاستدلال بهم بانهم كانوا صرحوا في حقهم دون ان
او يكون في الطاسد الحرة القدرية كما ان المتأخر من تحريم حصوله لما فيه تحريم محرم
لولا المودة ثم ان الحكم في كسب التمام في المسئلة تفصيل حاصل على ما جرى ان قاله
وبالجهة في مخالفة كالمواد الا حرمه عندنا فان سلك العمل الجواز من زيادة اكله
له لم يكن بد من وجوب كون مكررها للشهر ما من من وكذا لو اريد اكرامه بلصم
او صا فدون ادب الكرامة لكونه اها لخصوصية فخلته او لانه لا يخرجها عن الاسلام
التاجين حقيقة في وجوبه وان اريد اكرامه لا فزاد به الشهادتين ا حتمل الجواز انما
وا حتمل في هذه العمارة حال الجواز والمنع في كلام المانعين والمخيرين عما زادوا كونه
الزمن لفظيا اقبل هذا التفصيل حسن لو قلنا ان العمل ليس من قبيل المعاملات في
يجوز احتسابها وترب الاثار عليها على ما عرفت من ان كل شئ لا في قصد الغرض ومع
فلا حاشية لما الى اثبات محرم لا وهو العمل بالمال في نفسه موجب لثواب الاثبات
طهارة تلك الميت ووصول النفع الا هو في البرية يكون افعال الخلق في القائل
تارة بالارادة من جهة ما في نفسه او لانه لا كراهة لكونه لا يتصرف بالوجوب لعملة
افعال النفع الا هو في الحيا القابل ولا استحباب بدنه ولو كان هذا تقية وجب

عمل

ان يكون من حيث كونه من جهة الاصل في ان الشهادتين مخالفة للمعروف في ذلك الزمان كما يظهر
لذلك في ذلك الزمان وما ساعدوا باسحقار رسومه المسلمين على الاثر من جهة جميع الاعصار
انهم عرفت من ان الشهادتين افعال الميت اهل البيت اهل البيت فمقتضى ان الناس كلهم لا يسلطوا
بعض المحرمات لا في حقهم ولا في حق من اشتهر ذلك من اشتهر فان كان بالنسبة الى الميت
لولا على الحكم اذ لا يقتصر على ذلك بل هو في نفسه ان خوف ذلك من شهادتنا واثبات
المانعة استقامت والعلوم كما هو من غير التفتيش وان كان بالنسبة الى اهل البيت من العمل على
ذلك بل في نفسه مقام وجوب الاشارة الى ان الشهادتين افعال الميت اهل البيت فمقتضى ان
التفصيل عليه في شهادتنا لا في شهادتنا بل في شهادتنا كما عرفت في بيان ذلك في قوله
بالوجوب في وجوبها فذلك كل الى ما قبل الموت في قوله زمان او لم يسلطوا
عن العمل او سقطت طهارة الموت وهو في المسئلة بلصمها الا حتمل ذلك في ظاهر الحديث
بناء على ان المراد بالميت المشرط على الموت وغيره تأمل ولا فرق في الخلق الاخباريين
والكثيرين لو كانا محققين في نفسه فلا بعد ان يجبر عليه كراهية بعد بعض ذلك في الخبر
وجوده في حجة الفاعل لا من مائة والحرف في قوله في ذلك ولا يسلطوا فذلك
في التكليف على ما عرفت في تحقيق الوجوب ان يلقى على طهر فيجعل يدينه الى القبلة
بجانبه على ما عرفت في شهادتنا لا في شهادتنا في ذلك كما عرفت في قوله في شهادتنا
وفي رواية في ذلك في شهادتنا لا في شهادتنا في ذلك كما عرفت في قوله في شهادتنا
ومنها ما يتعلق بالبرية في الاول التفتيش في الشهادتين والاثارة والاثارة والاثارة
من كان حرا لاسلامه الا اسد الله الحرة كما في الخبر في رواية في شهادتنا في شهادتنا
ان لا لا اسد الله ولا في رواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
نفسه ما لم يكن من جهة شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
ويكفي ما ليس من جهة شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
لا يسلطوا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
حتى يسلطوا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
خصوصا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
ان لا لا اسد الله ولا في رواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا

حصة

ورواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا

عمل احد الخلف ولا يسلطوا له ذلك نفع اليد والاثارة كما في قوله في شهادتنا في شهادتنا
عند الاقتصار وهو مقتضى المالك في التفتيش وهو مقتضى الروح وهو مقتضى وجهه في
الشهادة في التفتيش من المقتضى من جهة باب التفتيش والوسيلة والهدف في قوله
والحق في قوله في التفتيش من جهة التفتيش في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
المقتضى في التفتيش من جهة التفتيش من جهة التفتيش في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
قال دخل الجنيح على رجل من وجهه المطلب وهو مقتضى التفتيش في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
فقال وجهه في التفتيش في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
فلم يسلطوا في التفتيش في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
بشيء من جهة التفتيش ولا يسلطوا له ذلك نفع اليد والاثارة كما في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
الاقتصار على ما ذكرنا في قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
التفتيش في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
وتظهر في التفتيش في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
الحكم ما بعد الموت في رواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
الميت في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
الاستحباب من الاثر في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
مقتضى من شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
استحباب من شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
كالحق في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
المعروف في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
وسلا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
قوله في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
وعوى في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا

فمقتضى ان يكون من جهة كونه من جهة الاصل في ان الشهادتين مخالفة للمعروف في ذلك الزمان كما يظهر
لذلك في ذلك الزمان وما ساعدوا باسحقار رسومه المسلمين على الاثر من جهة جميع الاعصار
انهم عرفت من ان الشهادتين افعال الميت اهل البيت اهل البيت فمقتضى ان الناس كلهم لا يسلطوا
بعض المحرمات لا في حقهم ولا في حق من اشتهر ذلك من اشتهر فان كان بالنسبة الى الميت
لولا على الحكم اذ لا يقتصر على ذلك بل هو في نفسه ان خوف ذلك من شهادتنا واثبات
المانعة استقامت والعلوم كما هو من غير التفتيش وان كان بالنسبة الى اهل البيت من العمل على
ذلك بل في نفسه مقام وجوب الاشارة الى ان الشهادتين افعال الميت اهل البيت فمقتضى ان
التفصيل عليه في شهادتنا لا في شهادتنا بل في شهادتنا كما عرفت في بيان ذلك في قوله
بالوجوب في وجوبها فذلك كل الى ما قبل الموت في قوله زمان او لم يسلطوا
عن العمل او سقطت طهارة الموت وهو في المسئلة بلصمها الا حتمل ذلك في ظاهر الحديث
بناء على ان المراد بالميت المشرط على الموت وغيره تأمل ولا فرق في الخلق الاخباريين
والكثيرين لو كانا محققين في نفسه فلا بعد ان يجبر عليه كراهية بعد بعض ذلك في الخبر
وجوده في حجة الفاعل لا من مائة والحرف في قوله في ذلك ولا يسلطوا فذلك
في التكليف على ما عرفت في تحقيق الوجوب ان يلقى على طهر فيجعل يدينه الى القبلة
بجانبه على ما عرفت في شهادتنا لا في شهادتنا في ذلك كما عرفت في قوله في شهادتنا
وفي رواية في ذلك في شهادتنا لا في شهادتنا في ذلك كما عرفت في قوله في شهادتنا
ومنها ما يتعلق بالبرية في الاول التفتيش في الشهادتين والاثارة والاثارة والاثارة
من كان حرا لاسلامه الا اسد الله الحرة كما في الخبر في رواية في شهادتنا في شهادتنا
ان لا لا اسد الله ولا في رواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
نفسه ما لم يكن من جهة شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
ويكفي ما ليس من جهة شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
لا يسلطوا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
حتى يسلطوا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
خصوصا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا
ان لا لا اسد الله ولا في رواية في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا في شهادتنا

حصة

اورفي الجوز والابن والارثه اوالوصه النافذه وتعيين القضي حاله بل ان في الغنم
 الاصل عليه اللام والاضا واكثره من الوساويه والحق التعيين من بين قبي شامل
 واستعمله الحق في الخبر وقد تقدم بيانها وبمعناه الشاهد الثاني ومن مع
 اخرهم من وارجعهم من جازع اسبق قال قلت ابني اني انا الذي انا الذي انا الذي
 وبمعنى الكلف فيها قال احب ذلك الكلف يعني بقصاقلت بدعج في ثقتك انواب قال
 الاباس والحق النواحب الى وارسال الصدق عن ابي الحسن في رجل يموت ابني
 في ثقتك انواب يعني فيه قال الاباس والتعويض الى والظاهر هذه هي الروايات
 ارسال الصدوق منقوله بالحقه وكيف كان لا يتفق بل عطاها في الخبر من غير
 الويليات اشكال فلا هو بل اقول نعمون الحق والثالث انها ارا وهو بغير شامل
 البين قبل لا بانه زادوا على لا يخرج من معناها من قبل راسه ورجليه والوجه فيها
 عرضا انما قبلت بل في ذلك والوجه لا طر في الزيادة بين القول والعرض فقولنا انما
 بالخاصة في الاول انتم لو وجدتم فينا هذه ولا خلاف في هذا فمضى وبطل بعض
 الاخبار من ذكره لوضوح اعتبارها في انتم في الحق الثاني انتم في حق الله انتم
 المتوسط باعتبار اللان في حاله في ذلك لا يجب الاقتصاد فيما دون الجواب وان
 الوراثه انما هو اصفار احوالها في النطق على المعارف واستحسانه في الوضو لان
 العرض هو الحق في المثال ذلك المارود في قوله في خبري ومعها كماله على غيره وادخل
 المناه من دخل سنده ما يستفاد من ذلك استحقاق الحق من حاله الكلف في هذا
 فلهذا الكلف لا يخرج من الذي لا يجب منه في النظار ان لا يثبت الحق من حاله
 الباس الذي لا يخرج من الكلف الا في الاخرين وتوبه واستثناء وتوبه بالحق
 استحقاقه من الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين وانما احاد الكلف في قوله في
 لبيت والحق يباينهم واكثرهم في الكلف في الاخرين واكثرهم في الكلف في الاخرين
 في الدنيا والآخر فقولنا في معانيه انما هو كونه الكلف في حاله الكلف في الدنيا
 الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج
 عدم الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج
 احدا بعد في عليه الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج من الكلف في الاخرين من الذي لا يخرج

غزل

[illegible][illegible]

15

[illegible]

الماكول على حبل
الماكول صبح

وغيرها الوضوئي اذا فترق عن أصله فله شأنه عند الله وانما قيل بهل انوارا لان
 عن جميع شئ حتى يرى ان كل واحد من تلك وبنه والمفترق منه قبل كل كلام المفترق ومنه
 وهو يعطى التاميم من انوار النفس اليه وعن الصدوق انه بعد التفتين جثا فلان
 فرج من كائنات خلقه وهو الحي بمزاجه الوضوئي وقال الشيخ في بعض المعاصرين
 كانت الانوار بعد ان تخرج من اجزاء الكا نور على المعروف من مذهب الاشعاع كما
 في المراتل والاصباح التي يخرج من القندس وهي كوكبة والروض وبها يعرف على غير واحد من
 الاخبار ان الانوار التي تترك بالاجامات المستفصلة بالاجل المحقق ثم حتى على
 كما شاف النمام عن ذلك استجابة قيل لا نه اخذوا كلامه الموهوم لك والافعال
 كالماء لثبته الوجوب وتامل انه الحق والاصل في قوله المولد بالساجد السبعة الفين
 السجود عليها والراعي والمبدع والفاخر والمخلص والهم في النهاية اقل من
 الذي يتصور به ويعلم لكم الانوار ما مثل الساجد معناه في رواية العلامة النعماني
 عبطه ومفترقه عبد الرحمن بن محمد اسد الله في ذلك الباب اسئل الله العزير
 فقال اجعل في نفس صالحة مع روحها في مقام الابن كذا في كلامه من الساجد في قوله
 الواجب لها كانه الامام قد يتحقق وقد لا يتحقق الان لا في صياغة الامام كونه
 الصدوق في التفسير ان جميع ما بعده ووافقه على ما بعده وفيه يرد عليه
 معناه على ما وصل في السجود من روايات المصنف بعضها التي فيها ان
 الانوار هي الامم يرد من انوار النفس على الاستجابة لاجل الانوار اليها كانه
 المتحقق من كل انوارها وانوار سلة يوشح بها اهل الكا نور مستحق
 فبعد اجتهاد موضع السجود وراجع بالكا نور على جميع مفاد من قوله في قوله
 وفيه راسد وفيه غفلة وفيه متبني ووافقه في كل مفصل من مفاد في الدير
 والراعي وفيه وسط والراعي ان قال ولا تحصل في معجزه ولا يبعده ولا ي
 سامعه ولا وجهه قطنا وكذا قوله في قوله في النور في زيادة العلم وفي
 حسنهم ان لا تقربوا انهم شيئا من الكا نور وفي رواية عثمان النوري في
 سامعه كافر في معجزه الانوار لا يحصل في سامع الميت حقا واثبات في الاجاز
 على انوار كانه على انوار كذا انوار غيره ولا يبعده في ذلك الانوار كانه في

[illegible]

الاستدراك على الاستدراك في وجوبه قبل التوصل والاخص لا يقتضي التوقف والاحتياط
الاحتياط في بعضه ولا ينافي الحكم بما جاز في التلازم بين وجوب العمل والتوقف
بالعمل لا الاستدراك فيه نعم الوجوب عند التفسير وطريقه ما عرفت الحكم بما جاز في
من غير احتياط العمل ولا كذا في غير الاحتياط على الاحتياط كالحال في الاحتياط
جها ببيانها في قوله في صحيح النسخ لم يمتنع وتوجد عمله والفتنة ليس بها
بالإمكان عند التفسير والفتنة في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
التفسير فيها على ذلك في قوله في صحيح النسخ لم يمتنع وتوجد عمله والفتنة ليس بها
تفسير وجوب العمل والفتنة في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
ومع ذلك وجوب العمل في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
الاحتياط واستدراكه عند السقوط مع الاستدراك في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
في الدار والآخرة والاحتياط في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
تأويل الدار والآخرة في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
وتبينها في صحيح النسخ لم يمتنع وتوجد عمله والفتنة ليس بها
يبلغ مع احتياط العمل في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
الاحتياط في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
السقوط العمل بمسره من الله لا في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
الحكم المتميز بين دار الدنيا والآخرة في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
والاحتياط عند فعله في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
والاحتياط في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
بعض شرط العمل لا في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
شأنه لا في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة
الاحتياط في دار الدنيا لا في دار الآخرة بل العمل لا في دار الآخرة

64

[illegible][illegible][illegible]

تَهْدِيح

گنبد خورشید

30

[illegible]

[illegible][illegible]

وحيي تصحى ابن يونس في غريب الفقهاء الذي جعل في السوق وبيع والدي يري
كرفه والدي عيال ابن اشريه قال الله فان فخره واجعل فخره وان الخ ورسد ما في

وعزيم ثم لا يجعله كليات لا كثر من تقدم النقل عنهم على ما حملنا عليه الاخبار
فيكون المراد بالفرج والنجاة في تحريك الغيبة الذي هو بعد
الاجماع في العلم بقدر ما تقدم عن المحقق الثاني ففسر المرويه في كلامه
وان اعترضه في خلاف هذا ليس مذهبنا لهذا لان هذا الاعتراض غير جار
كما اعترف به ولده في العالم استصر المحقق الثاني بان الظن من هذا الوصف
كون المخرج باقيا غير منسل في مخرج ذكرنا الملاحظة لم يجمع هذا القول
هذا الكتاب لم يجمع على الظاهر خلاف ظاهره فيما هو معلوم من حال
العلامة من عدم الالتزام بالقول الواحد في الكتاب او في خلاصه لكتب
المختلفة انتهى وكذا عكس قول الدامية في كلام من اعترضها على السائدة
تقدم في تفسيرها في سماحة المقدسة من كونها اطلاق الشق باعتبار كون
التفسير بالبداهة اكثرها او باعتبار التفسير بالملكية فيكون مقابلا لما خرج عنه
هذا الوصف بان جف رطوبة وشدة الاندفاع في هذا الوجه يظهر ان ما من كون
ان المراد بالفرج في مخرج الدم هو ان يرد في مخرج الدم في عدم انقطاعه راسا لا اسفلا
البرهان والصلابة في ثباته ما استظهرنا في تفسير اللزامة بقا المحقق الثاني فصاحب العالم
وفي زيادة هذه الغيبين من اللزامة والداوية مع المصداق في القولين من ان الغيب
بصفة الازالة فان المراد في انما لا يقطع سيلانه في جميع الاحبار رتبة الازالة
المسقة على ما هو مراد من انما ذكرنا في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم
الرق وعدم وقوع السيلان في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم
احيانا لا يحصل الفقرة في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم
هذا القول الذي اعتبر جماعة على ما تقدم النقل عنهم والظاهر من صحة مروي
الجميع للفقهاء من انما ذكرنا في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم
البرهان وعدم حصول الفقرة في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم

الان

الازالة في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم في مخرج الدم
فيكون حكمه نظر الغرض في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
على الغرض في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
منه في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
الحكم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
عدم الجاه في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
التي هي في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
معللة لعدم التفسير في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
لا النقص في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
ووجهه فلا يبعد ان الحكم على كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
بالعلمية فلا يبعد في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
به فاستظهر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
المسقة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
الحكم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
في الرخصة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
كلام كل من اعترض المسقة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
وان يفسر بالبداهة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
عن النوب فقط في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
عصبا بجمع وقطع الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
من مخرج الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
عدم انقضاء المسقة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم

النوب الملوثة اذا كان عليه سائر من عدم التمكن من ذلك مخرج بعضه مثل
البصيرة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
وانما استظهرنا في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
حصلوا هذا الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
البرهان في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
فقدوم الرضا في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
هذا الفرض في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
هذا الدم من مخرج الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
التحفظ في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
جماعة من اصحاب المصنوعة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
انفاضا في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
تقليل الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
والمبلغ في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
بحكم التبادر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
وضع به الظاهر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
علم الحفظة في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
كما صرح به بعض من شرب الحنفية المتفق عليه في وجهه في كل دم في كل دم
الاضطراب في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
عن المخرج في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
والظاهر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
الفرق في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم

في

جعل الاثرية في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
سعة الدم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
الان في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
وان كانت الاثرية في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
جلد في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
واخر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
والمراد في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
فان مخرج في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
المراد في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
ثم ينظر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
مقتضى في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
فان بعض اصحابنا في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
انما هو في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
ما هو في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
المستفاد من راسا في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
منه في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
بشر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
هل في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
والظاهر في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
ص في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم
به في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم في كل دم

[illegible][illegible][illegible]

و تقویٰ است

من الاصل ان لا يكون له هذا الحق او الرضا او العرض من الضرر او المفسد
بما علم ان له ضرره كافر والمفروض ان النادم على احد المذكورين او على احد
لا يصدق عليه النكر ولا الخلف بل هو مقرر وعرضه من هذا الخلف بل هو مقرر
على انما يثبت كافر نعم كان كافر او مجرد من ذلك لانه في زمان لا يوجد بقاء
الكاره الا ما علمنا ان حذو كافر في تباين الحكم وعبادة كهدر منه والمقال ما لا
الوارث في حذو كافر نعمه فان هذا الحكم ليس بعلقة على كافر بل على من كفر ولهذا
الرفع على ان لا يثبت له مجردا بل هو اذ كان كافر نعمته مقبولة بالجماع والاعتبار
مؤنية فانما يصح القول بالاعتصام بالاعتصام والاعتصام بالاعتصام ودعوى الجماع
من كاشف السلام فبالاثر على عدم قبول نوبته وكذا حكمه بالاجماع عن في باب
الحذو فالمراد به نفي النوبة في مقابل قبولها من الزمان بل في ذلك النظرية عن غيرها
باعتبارها وقبول الحكم منها النوبة وكذا كونها من غير كافر الواقع عدم قبولها
حيث انما استبعد ان لا يمكن لم يثبت خلاف النظر فان نوبته غير مقبولة عند
الحاكم وهذا ان الشبهة في كونها من غير كافر مع عدم قبول نوبته
في قبول الاسلام منه بل في اعتبارها شرعية ومن ذلك العلم بالجماع ان من احسن
عدم قبول نوبته من غير كافر من غير كافر الاسلام وكذا ان لا يثبت له على سلك
فلا نوبة له وقد يصح عليه وبانت منها انه لا يقسم ما نزل على هذه من غير كافر
قبول النوبة لانها في الاسلام ودعوى المنايا من جهة ان احد القول مستلزم للقول
النار من نوبة الاسلام مدغم بالاجماع على خلوها في النار من غير كافر هذا
بعد النوبة هذا صاعدا لا معراجا مع كونها من غير كافر في قوله تعالى فانها من غير كافر
فما يستلزم من الاعتقاد بغير كافر هذا على ان الرتبة هي من غير كافر
النار بعد النوبة بل يثبت النوبة فيكون سبب الاجماع على خلوها في النار في غير كافر
نعتيد هذه بغير كافر في القول على كون نعتيد مثل رواية والاعتناء المستفيضة بعد

جواز

قبول النوبة في دفع ما يحكم عليه من كافر من مفارقة المال والذمة والحقوق
وبعد انما يرضى بغير ارجوع الى الاصل هذا صاعدا لا لباري من كافر في
اعادته من كان من مناجع وعلم انما له حذو كافر نعمته فكل من تاب
قال بحسب الحق صاعدا على حذو كافر نعمته ولا يثبت له شيء هذا كله مع ان الانسان لا يكتفي
بالاصل ويستدل على طهارته بما لا يثبت طهارته المسلمين والسنة ودعوى اسلامه
الا والامر في بيان الاسلام فانه لا يثبت طهارته الا في زمانها من غير كافر نعمته
الا بغير نوبة من غير كافر نعمته ما ورد من انما خالف الاستحسان في حق الكفر وان من محمد
كان كافر فاعتيد من غير كافر نعمته ولا يثبت طهارته ولا يثبت له الحق في حذو كافر نعمته
النوبة جميع ما ذكرناه غير مستحسن ولا جازم من كون الاستحسان في حذو كافر نعمته
معدلة للقول منبهة بان كذا الاستحسان في حذو كافر نعمته عن غير كافر نعمته الاستحسان
سوى حاصل بسبب الاستحسان في حذو كافر نعمته الاستحسان في حذو كافر نعمته الاستحسان
مكلفا بالاسلام وهو يدل على كون كونه مكلفا حقه من غير كافر نعمته ودعوى ان التكليف في غير
الاستحسان بالاعتناء بدعوة صاعدا لا ما نزل من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته الاستحسان
كان من الاعتناء داخرا من الاعتناء بان الكلام في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
امكان التكليف في حذو كافر نعمته انما هو ان لا يرضى بما ادله عدم قبول النوبة ولا ان
من ذلك كفاها منبهة لان ادله عدم قبول النوبة من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ادعى ان كذا بعض الاعراض في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
على التكليف في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
التكليف في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
منه بالنسبة الى حذو كافر نعمته وكذا طهارته بالنسبة الى حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
للطهارة المطلقة بعد حذو كافر نعمته ما دل على طهارته المطلقة والصور بالاسلام المطلقة
والطهارة المطلقة ومنها الغيبة والامر بما يجب من الحسب في حذو كافر نعمته

تعلق الحجة فيكون بسبب بيان اعتبار العلم بالحجاسة الحجة في حذو كافر نعمته
العلم بالحجاسة سابقا للفتنة في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الشئ وما يحكم من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
سابقا من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته او اذ كان من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
حيث قال الحجة في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
السرعة القطعية واطلاق الفتنة في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
وتقدير الاخبار الدالة على طهارته المانع انما هو من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
موضع ما خرج من غير كافر نعمته ان هذا القول لا يثبت له حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الامر بالعلم في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
حيث ان بعض الاعراض من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
وما علم انما هو من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ما لم يثبت له من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
في الاتفاقات هذه كله في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
بارتقاء الحجة في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
واما الكلام في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الحاصل من شهادته حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
لا صاحب ومنه ايضا انهم يثبتون الحجة في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
عن الحجة هذا صاعدا لا لباري من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
المسلم وعدم اقامته فان ظاهرهما وان كان هذا اخبارا لهما لا لان التام الصافي
يثبت له لا يثبت في حذو كافر نعمته او اقامته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
من حاله انه معتقد له وخبر به في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته

باعتناء من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ان الحجة من جهة كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
وصاحب من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
من ما لا يثبت له من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
مضافا الى الاجماع في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ما دل على ان من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الاطفاقات وان كانت من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ان الحجة في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
ما كان في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الافتقار الى حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
مكمل كما لا يستلزم الاجماع في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
على صواب من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الامر وانما هو من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
زوال الحجة في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
كفي حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
وكذا الاستدلال على حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
في حذو كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
حيث ان من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
وان لم يعلم ان من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
يصح من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته
الاعتناء وان لم يثبت من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته من غير كافر نعمته التكليف في حذو كافر نعمته

عنه

الملاقات والذخائر المتراكمة في أيدي المملوكين والفقراء من أهل البلاد
عن الحاجة عنها فيخرج على ما ذكرنا من الذهب والفضة والبرص من الباطن
بغاية من المصلحة المرسومة للملك فيخرج كل سنة من خزائن
الذهب والفضة والبرص من الخزائن والبرص من الخزائن والبرص من الخزائن
وكذا من من الاستعمال نسبة لا تفرق للاستعمال والجمع وكذلك في بعض
كسب الزيادة لا تفرق فيه ومن خرج من نقود النقود من كسب الزيادة
على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب
صحة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
جفر من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
وفي السجلات من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
صحة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
البرص من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
بكر من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المسلم من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
قال الساجي لا يجوز استعمال الذهب والفضة في غير ما ذكرنا
ذكر الساجي الظاهر في الحزم وكذا كان قد فعل المصنف من تأخر عن كسبه
على الزيادة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
حكم من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
الحلال في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المسلم من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان

في

المعنى لا لاجل الاستعمال فإن المتاع وإن كان اسما لما يتبع به إلا أن التمتع بالأشياء
استعمالها لا يخرجها من كونها متاعا بل يخرجها من كونها متاعا بل يخرجها من كونها متاعا
الاستعمال في رواية ابن مسلم بغير ضالة الاستعمال لا لاجل استعمالها بل بغير
بالاستعمال المتعارفة فهو في كل شيء بحسب ما يحتاج إليه من قوة وقابلية
وحكم من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والبرص من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
البرص من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
جما من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والصلاة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
الثالث وفيه في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أخرى فإن لم يجد من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في رواية ابن سنان وهو رواية أخرى خلافا لما في رواية ابن سنان وهو رواية
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
فقط من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
قول في الحزم من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
بأنه أضاف الكراهة مع فقد المصروف وكان كراهة من كسب الزيادة على ما كان
الاشكال في موضع الذهب والفضة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أدفعه من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
ما طلع الفضة وأخرج على النار لا ينفصل منه شيء ولا يرباها إلى ما يرباها

في

بجملتها ما ذكرنا من الفضة عن غيرها الثالث ما علق عليه حلقه أو
من سلسلة من الفضة الرابع من خالص الفضة وبها وضع منها الإبرة الخامس
ما اقتصر الفضة على الذهب والفضة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أبنة الفضة على التجميع عن الأمان قال الإمام الرابع فلا يبعد اعتبار صدقة الإبرم
أبنة الفضة منع والأمان كان له الاعتبار بالقبلة مع عدم صدقة الإبرم ولما كان
بعد التفتيش فيه كان لا بد من أن يحصل لها الإبرم على النار بل كان في كسب
ولا خلاف أن في بعض ما ذكرنا من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
الإبرم على النار الصبر والكبر في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المتأثرة إذا كان كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والأدوية ما يوضع فيها من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
عن الإبرة لهذا روي عنه ابن سنان قال سئل عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
فكرهه ما نقله من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أنما كانت حلقته من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
كراهة الإبرة وما لفت الإمام في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والإبرم على النار المتبقي من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أبنة الفضة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المتبقي من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان

في

للأصل والفرق في الصور والإجماع على ما ذكرنا من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
سئل عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والسلسلة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
جاء في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
فقط من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
قال سئل عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
فكرهه فلا بأس والأمان كان له الاعتبار بالقبلة مع عدم صدقة الإبرم ولما كان
بعد التفتيش فيه كان لا بد من أن يحصل لها الإبرم على النار بل كان في كسب
ولا خلاف أن في بعض ما ذكرنا من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
الإبرم على النار الصبر والكبر في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المتأثرة إذا كان كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والأدوية ما يوضع فيها من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
عن الإبرة لهذا روي عنه ابن سنان قال سئل عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
فكرهه ما نقله من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أنما كانت حلقته من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
كراهة الإبرة وما لفت الإمام في كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
والإبرم على النار المتبقي من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
عن كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
أبنة الفضة من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان
المتبقي من كسب الزيادة على ما كان من الجاهل من كسب الزيادة على ما كان

في

اما الشبهه

١٠

عليه احيى

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان

فصل اول در بیان



۲۱۲

۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۰

۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۰

